أثر التسيير الجواري في نجاح مشاريع التنمية المحلية.

The Impact of Proximity Management on the Success of Local Development Projects.

*بن سعيد اسمهان 1 طالبة دكتوراه
جامعة محمد بوضياف – المسيلة، ،
مخبر العلوم السياسية الجديدة
ismahane.benseid@univ-msila.dz

عمر بورنان2 أستاذ التعليم العالي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة
omar.bournane@univ-msila.dz

تاريخ الارسال: 2023/07/10	تاريخ القبول: 2023/12/15	تاريخ النشر: 2024/01/07

ملخص :

يعتبر التسيير الجواري بمثابة البوابة التي يتم من خلالها ولوج مختلف الفواعل غير الرسمية إلى الحياة السياسية، حيث تتشارك هذه الفواعل مع الوحدات المحلية بهدف تحقيق التنمية المحلية في شتى المجالات، و من ثم بلوغ الهدف الأسمى لها و هو تلبية احتياجات المواطنين المختلفة. و عليه تهدف هذه الدراسة إلى ضبط المفاهيم المتعلقة بالديمقراطية التشاركية أو التسيير الجواري وتوضيح دوره في تحقيق التنمية المحلية في البلدية.

الكلمات المفتاحية : التسيير الجواري ؛الديمقراطية التشاركية؛ التنمية المحلية؛ البلدية ؛الجزائر.

Abstract:

Proximity management is the gateway through which various informal acts are brought into political life. These actions are shared with local units in order to achieve local development. For all their roles and contributions, the ultimate goal of this partnership is to meet citizens' needs. This study aims at controlling the concepts of participatory democracy and clarifying its role in local development in the Algerian municipality.

Keywords: Proximity management; Participatory democracy; local development; municipality; Algeria .

***المؤلف المرسل :** بن سعيد اسمهان

مقدمة:

شهد العالم منذ نهاية النصف الثاني من القرن الماضي طفرات علمية وفكرية في مجالات مختلفة ومتنوعة مست مختلف ميادين الحياة كان هدفها الأساسي هو السعي إلى تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع الإنساني. ولعل أبرز مجالات هذه التنمية نجد التنمية المحلية التي تطورت وسائلها وكذلك الآليات المعتمدة في تحقيقها. فبعدما ترنح الفكر الإنساني بين مفهومي، الحوكمة و الحوكمة الرشيدة منذ سبعينيات القرن الماضي استقر هذا الفكر، و لو إلى حين، على مصطلح المشاركة الديمقراطية و التسيير الجواري كآلية فعالة ضمن الآليات المعتمدة لتحقيق التنمية المنشودة و خاصة منها المحلية ضمن عملية سياسية متفاعلة بين مختلف أطياف الوحدات المحلية الرسمية من جهة و مجموعة الفواعل الأخرى ،كما يقتضيه المبدأ الديمقراطي الإنساني العالمي خاصة بعدما اشتد الإلحاح حاليا حول ضرورة مشاركة الوحدات المحلية الرسمية مع مختلف الفواعل الأخرى كالمجتمع المدني و القطاع الخاص والمواطنين، و على رأسهم مختلف النخب، في صناعة القرار المحلي بهدف تحقيق التنمية المحلية، فكان بذلك أن توسع مفهوم اللامركزية الإدارية التي أصبحت تقتضي التعامل والتعايش مع الآخر ضمن متطلبات التسيير الجواري خاصة في ضل عجز مفهوم الديمقراطية التمثيلية في التجسيد الحقيقي للتنمية المحلية الشاملة والمستديمة.

وانطلاقا من هذا المسعى يبرز في هذا المجال السؤال الملح وهو:

هل التسيير الجواري التشاوري للشأن المحلي هو ضرورة ديمقراطية تفرضها التحولات السياسية و الاجتماعية الراهنة ؟ أو هو واقع عملي يستجيب للمتطلبات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق مبدأ الفعالية لإنجاح مختلف المشاريع التنموية؟

ولمعالجة هذا الموضوع حاولنا الانطلاق من الفرضيات التالية:

- لا تنمية محلية حقيقية دون مشاركة مختلف أطياف المجتمع في صياغة وتنفيذ القرار التنموي لمحلي.
- فكرة التسيير الجواري التشاركي جاءت للتعبير عن مرحلة سياسية جديدة فرضتها التحولات الداخلية و الخارجية معا، و هي تحولات سمتها الأساسية الانفتاح على مختلف الفواعل غير الرسمية بغرض إنجاح عملية التنمية المحلية.
- إن التسيير الجواري بمشاركة مختلف الفواعل من شأنه تطبيق المبدأ الديمقراطي وتحقيق مبدأ الفعالية الاقتصادية المؤدية إلى نجاح مختلف المشاريع التنموية المحلية.

- يفترض في التسيير الجواري القائم على مبدأ التشاركية أنه لا ينفي أبدا الدور الأساسي للفواعل الرسمية المحلية كما لا ينفي المسؤولية الكبيرة الملقاة عليهم في نجاح مشاريع التنمية المحلية.

وللإجابة على إشكالية الدراسة من خلال تأكيد أو نفي الفرضيات المطروحة، فقد تم تحديد محورين أساسيين وذلك كما يلي:

- المحور الاول : الإطار المفاهيمي للتسيير الجواري التشاركي و التنمية المحلية.

- المحور الثاني: دور الفواعل المحلية في تحقيق التنمية المحلية.

وعليه، **تهدف** هذه الدراسة إلى تحديد الآليات الضرورية لتحقيق عملية التنمية المحلية وإنجاحها، وخاصة بدراسة مكانة ودور التسيير الجواري التشاركي في هذه العملية الهامة و الاستراتيجية.

ولأن طبيعة أي دراسة علمية - أكاديمية تفرض علينا علميا ومنهجيا استخدام مجموعة من أدوات البحث العلمي المتعارف عليها، وكذلك مجموعة من **المناهج،** فإن هذه الدراسة التحليلية ترتكز في الأساس على مجموعة من المناهج الضرورية والتي على رأسها المنهج الوصفي والتحليلي بغرض تحليل أهم النصوص القانونية والتنظيمية ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة.

المحور الاول: الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية :

من اهم المتغيرات التي لقت اهتمام الباحثين ثنائية الدمقراطية التشاركية او التسيير الجواري الاشتراكي و التنمية المحلية و سنتعرف على هذين المتغيرين فيما يلي :

اولا: تعريف الديمقراطية التشاركية:

1. تعريف الديمقراطية:

الديمقراطية كلمة لاتينية من أصل يوناني تنقسم إلى قسمين: " Demos " التي تعني الشعب و" Kratos " التي تعني الحكم، وعليه فان المصطلح ككل "Demo Cratos" يعني حكم الشعب[1]. فهذا التعريف اللغوي للمصطلح يرمي إلى أن مصدر السلطة هو سيادة الشعب.

أما روبرت دال فيرى أن الديمقراطية هي "النظام الذي يمكن المواطنين من ممارسة درجة عالية من السيطرة على الحكام والذي يظهر فيه التنافس السياسي عن طريق إقرار حق المعارضة وحق المشاركة السياسية". ومن جهته عرف" صموئيل هنتجتون " الديمقراطية على أنها: " نظام يتم اختيار قادته عن طريق الانتخابات الدورية العادلة التي يتنافس

خلالها المرشحون لكسب أصوات الناخبين".[2] -إذا فالديمقراطية هي نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامته الشخصية والإنسانية ويقوم على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في إدارة شؤونها، كما تعتبر الديمقراطية السياسية Political Democracy بمثابة حكم الناس لأنفسهم عن طريق الحرية والمساواة ومن دون تمييز بين الأفراد على أساس الأصل ، الجنس ، الدين أو اللغة.[3]

و بالمقارنة مع هذا المفهوم الغربي، الإغريقي-الروماني، نجد أن التاريخ العربي الإسلامي قد عرف هذه الفكرة و لكن بطريقة أكثر دقة ووضوح في ظل نظام المبايعة و الشورى كفريضة دينية و منهج حياة، لقوله تعالى في سورة آل عمران-159 "...وشاورهم في الأمر..." و كذلك في سورة الشورى-38 "...و أمرهم شورى بينهم..."و الشورى في هذا المقام قد لا تعني الديمقراطية لأنه إذا كانت حرية ابداء الرأي في نظام الشورى مقيدة في حدود ما أقره الدين الإسلامي الحنيف، فإن حرية ابداء الرأي في النظام الديمقراطي ليست مقيدة، بل متروكة من دون أي تقييد ،كما يرى العديد من الفقهاء المعاصرين مثل محمد الغزالي و غيره، و هو ما أدى بكل أسف إلى الخروج عن الفطرة الإنسانية في الكثير من التشريعات و الممارسات الديمقراطية.

2. **التشاركية أو التسيير الجواري**:

تعني تعاون مجموعة من الأفراد في إنجاز أعمال تهمهم أو تمس مصالحهم جميعا، كما أن التشاركية أو المشاركة هو مفهوم مرتبط بالمجتمع الديمقراطي المفتوح، وهو كذلك يمثل عاملا حاسما في جوهر العمل الاجتماعي بمكوناته وأهدافه، وعاملا لتنشيط الهيئات المحلية وتقدمها كركيزة أساسية للتنمية وآثارها ونتائجها.[4]

3. **الديمقراطية التشاركية:**

هي نموذج سياسي يستهدف انخراط ومشاركة المواطنين في النقاش العمومي وفي اتخاذ القرارات السياسية حتى لا ينحصر دورهم فقط عند حدود الحق في التصويت والترشح للدخول إلى عضوية المجالس المنتخبة المحلية أو الوطنية. وهي تشمل الحق في الاعلان والاستشارة عند صنع واتخاذ وتتبع وتقييم السياسة العامة. كذلك يمكن القول أن ما يقابل الديمقراطية التشاركية أو التسيير الجواري هو الديمقراطية التمثيلية، حيث جاءت الاولى لتكمل الثانية إذ نجدها تستهدف دعم دور المواطن في اتخاذ مختلف القرارات على الصعيدين السياسي والاقتصادي. و يمكن الإشارة للمقاربة التشاركية على أنها منهجية للعمل ترتبط بتسيير الصالح العام المحلي، و هي عملية مستمرة لتمكين المواطنين من التعبير عن متطلباتهم وتوضيح أهدافهم و تحديد التزاماتهم ومسؤولياتهم، فهذا ما يؤدي

إلى تمكين المجتمع المحلي من اتخاذ قرارات مشتركة تجسد آراء مختلف عناصره لتسيير شؤونهم المحلية مباشرة، وكذلك ممارسة الرقابة الشعبية المستمرة على الممثلين المنتخبين لتحقيق مبدأ توسيع ممارسة السلطة بإشراك هؤلاء المواطنين في الحوار وتمكينهم من اتخاذ القرارات التنموية المترتبة عن ذللك .

وعليه نخلص إلى أن التسيير الجواري هو العملية التفاعلية التي ترمي إلى إشراك الفواعل الأخرى غير الدولة في العمل التنموي عبر أداة هي مكملة للديمقراطية التمثيلية وليست بديلة لها أو مضادة لها، وأنها جاءت لسد ثغراتها. كما يمثل المبدأ التشاركي بمثابة العملية التفاعلية بين أفراد المجتمع عبر عملية أفقية بين المواطنين والهيئة المحلية والمجتمع المدني.[5] وهنا تكمن الأهمية الكبيرة لمبدأ التسيير الجواري الذي تناوله المشرع الجزائري في المادة 11 و ما بعدها من القانون 10/11 المتعلق بقانون البلدية باعتباره يساعد المالك- المسير على تطوير طريقته في التسيير عبر تطبيق التشاركية بين البلدية و الفواعل الاخرى للقيام بالأعباء التنموية . [6] حيث جاء في المادتين 11و 12 مثلا ما يلي: تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري...و قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين و حثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم و تحسين ظروف معيشتهم..."

ثانيا: مفهوم التنمية المحلية:

لاشك و أن هناك مفاهيم عديدة للتنمية عامة و التنمية المحلية خاصة، و هي مفاهيم متنوعة بتنوع التوجهات الفكرية المتعلقة بكل مدرسة علمية أو مفكر على حد سواء، و فيما يلي سنحاول عرض ذلك باختصار:

1. تعريف التنمية المحلية:

التنمية: يمكن تعريف التنمية بأنها " لغة تعني النماء وهي الزيادة والكثرة يقال نما المال ونما الزرع نموا أي تراكم وكثر والتنمية عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب والتنمية عملية اجتماعية متعددة الجوانب متشعبة الأبعاد فهي لا تعنى بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادي او السياسي انما تحيط بكافة جوانب الحياة على اختلاف مواردها وأشكالها فتحدث فيها تغيرات كيفية عميقة وشاملة " . [(7)]

وقد عرفتها هيئة الأمم المتحدة عام 1956 بأنها "تلك العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود الأهالي مع السلطات الحكومية، من أجل تحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات المحلية لإدماجها في الحياة القومية و تمكينها من المساهمة بأقصى قدر مستطاع في التقدم القومي".[8]

تعريف إجرائي: تقوم التنمية المحلية من ناحية على فكرة المكان أو المحلية، مما يعني أنها ترتبط بمكان معين أو إقليم أو منطقة ما، ومنه تحديد المكان الأفضل لتدخل التسيير العمومي. وقد يكون المستوى المحلي هو المجال الأهم الذي يتم فيه التضامن بين المواطنين بصفة جيدة خاصة مع توفر الوسائل اللازمة لإحداث التنمية المحلية وتطبيق فكرة المشاركة والتعاون بين أفراد المجتمع المحلي وممثلي الهيئات المحلية للارتقاء بمستويات المعيشة العامة.

ثالثا :التسيير الجواري التشاركي من خلال أهم النصوص الرسمية:

1. في النصوص الدستورية:

تضمن **دستور 1963** مبدأ المشاركة الشعبية وتعزيز دور المرأة بإشراكها في تدبير الشؤون العمومية وهذا ما أقرته المادتين 19 و 20 منه.[9] أما التعديل الدستوري لسنة 1976 فقد نص على مشاركة الجماهير الشعبية في تسيير الشؤون العمومية وأنها تمثل دعامة من دعائم الدولة ،كما أكدت المادتين 27 و 34 منه على مبدأ المشاركة الشعبية .[10] أما دستور 1989 فقد أدخل فيه المشرع الجزائري تغييرات جذرية وجوهرية، و التي تمثلت في الانتقال من نظام الأحادية إلى التعددية الحزبية، كما أنه أقر العديد من الإصلاحات السياسية و كرس مبدأ المشاركة الشعبية بشكل أرقى، و أكد على أن البلدية والولاية هي جماعات قاعدية للتنظيم الإداري والمكان المناسب لمشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم، وهذا ما أكدت عليه المواد: 14 ، 15 و 16 منه.[11] ومن جهة أخرى أكد التعديل الدستوري لسنة 1996 في ديباجته على أسباب وأهداف ظهور مبدأ مشاركة الفرد الجزائري و دوره في تسيير الشأن العام تحقيقا لمبدأ المساواة والعدالة بين المواطنين، وقد نص على نفس القواعد القانونية التي كرست مبدأ الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها في دستور 1989 ،[12]وهو نفس ما كرسه كذلك التعديل الدستوري لسنة 2016 الذي أكد في ديباجته على أهمية مبدأ مشاركة الفرد الجزائري في تسيير الشؤون العمومية وكذلك توسيع دائرة التشاور و وضع مؤسسات استشارية جديدة تشجع الديمقراطية التشاركية، كما جاء في المواد 15 ،16و 17 منه. [13]

أما في التعديل الدستوري لسنة 2020 فقد نصت ديباجته على أهمية الديمقراطية التشاركية في شتى المجالات بحيث أقر المؤسس الدستوري عدة آليات لتكريس هذه الديمقراطية والتي ظهرت في مجالين هما: مجال المشاركة السياسية التي تجلت في آليات مختلفة منها الانتخاب، الاستفتاء، الأحزاب السياسية والمشاركة المحلية. أما المجال الثاني فقد تمثل في المشاركة الاجتماعية التي تمثلت في الجمعيات والنقابات والإعلام و الاجتماع العمومي والتظاهر.[14]وقد بين هذا التعديل الدستوري أهمية الديمقراطية التشاركية في منح الأهمية و الحماية القانونية والدستورية لمبدأ المشاركة السياسية والاجتماعية وتمكين المواطنين ومختلف شرائح المجتمع المدني من المساهمة الفعلية في صناعة وتنفيذ القرارات على الصعيدين المحلي والوطني، وعليه نخلص إلى أن الدساتير الجزائرية قد عززت و أكدت على مبدأ المشاركة الشعبية خاصة التعديل الدستوري 2020 الساري به العمل حاليا حيث أكد المشرع الجزائري فيه على تشجيع الديمقراطية التشاركية بغية تحقيق التنمية المحلية من خلال توسيع مشاركة المواطنين و فعاليات المجتمع المدني في تدبير وتسيير الشؤون العمومية المحلية.

2. التسيير الجواري التشاركي في ظل النصوص القانونية والتنظيمية:

- **في قانون البلدية رقم 10/11:**

تفعيلا لدور المواطن في تسيير الشؤون المحلية أكدت المواد 11، 12، 13 و14 من القانون رقم: 11/ 10 المتعلق بالبلدية على مبدأ مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية [15]، حيث سعى هذا القانون إلى دعم الديمقراطية التشاركية أو الديمقراطية المحلية حسب ،تعبير النص القانوني ،كآلية لتحقيق التنمية المحلية ، وذلك من خلال إشراك المواطن في الحياة السياسية المحلية بفتح الأبواب أمامه للمساهمة في صنع القرار المحلي ومتابعة ومراقبة عمل الهيئات المحلية، و إلزامها للعمل في شفافية بكل النشاطات والقرارات المتخذة وجعلها في متناول الجميع للاطلاع عليها،[16] و لا يتحقق ذلك، في تقديري ، سوى بتكاتف جهود جميع أفراد المجتمع من خلال العمل المشترك مع السلطات العمومية والمجالس المحلية لتحقيق التنمية المحلية وتحسين المستوى المعيشي للمواطن.

- **حسب القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:**

اهتمت الجزائر بحماية البيئة كونها ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة حيث كرس القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في المواد 2، 3، 7 و21 مبدأ إشراك المواطن في حماية البيئة، كما وضع هذا القانون الآليات التي يستعين بها المواطن من أجل المشاركة في حماية البيئة و التي نجد من بينها المشاركة في التحقيق العمومي الذي أقرته المادة 21 منه، [17]حيث يعتبر هذا التحقيق آلية من آليات مشاركة المواطنين من خلال إبداء آرائهم قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة ، و بالتالي هو أحد الوسائل التنظيمية للديمقراطية . هذا وقد نصت المواد 35و36و37و 38على أن المشرع الجزائري منح للجمعيات الوطنية حق مقاضاة أي شخص يقوم بالإضرار بالبيئة، كالتلوث مثلا. من هذا القانون على ضرورة استشارة المواطنين في نشاطات حماية البيئة وكل التدابير الوقائية لتحقيق هذا الهدف. وعليه يمكن القول بأن المشرع الجزائري قد أسس من خلال هذا القانون لمبدأ إشراك المجتمع المحلي في حماية البيئة. [18]

المحور الثاني: دور الفواعل المحلية في تحقيق التنمية المحلية في البلدية:

يعتبر التسيير الجواري التشاركي أحد الركائز الأساسية من أجل تعزيز العمل الجواري ونشر مبدأ التشاور والحوار بين المؤسسات الادارية المحلية والمجتمع بمختلف مكوناته كالمواطنين وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وفيما يلي تفصيل لذلك:

اولا: دور المواطن في تعزيز التنمية المحلية من منظور الديمقراطية التشاركية:

كرس المشرع الجزائري من خلال النصوص الدستورية والقانونية السابقة الذكر مثلا، ضرورة مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية بإقرار العديد من الآليات التي تمكنهم من أداء أدوارهم في مناقشة مواضيع التنمية وإبداء أراءهم وتبليغ انشغالاتهم واحتجاجاتهم للسلطة المحلية بهدف تحقيق التنمية المحلية[19]. ويمكن إبراز مساهمة المواطنين في تحقيق التنمية المحلية عبر الآليات التالية:

1. التعبير عن آرائهم حول المشاريع المحلية المبرمجة خلال المداولات البلدية بحضور هؤلاء المواطنين أو ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني، مع ضمان حق الطعن الذي يكفله القانون إداريا وقضائيا، علاوة على المشاركة في التحقيقات العمومية عند انشاء المؤسسات المصنفة لضمان تحقيق التنمية المستدامة، حيث قد لا يتحقق ذلك سوى عبر الحق في الإعلام والمشاركة

الإيجابية للمواطنين لتجنب القرارات التي قد تضر بالبيئة مثلا، كما جاء في المادة الثانية من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة.

2. فتح سجل الشكاوى والاقتراحات، حيث يعبر المواطنون عن آرائهم المثمنة أو حتى عن اعتراضاتهم والنقائص التي تواجههم في الحياة اليومية على مستوى كل المرافق العمومية المحلية في سجل مفتوح على مستوى الجهات المعنية، مع تقديم اقتراحاتهم بخصوص ما يعرقل نشاطهم والتي تصل بشكل دوري إلى المسؤولين المحليين لتحسين الأوضاع ورفع مختلف النقائص المسجلة و هو ما يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق تنمية محلية فعالة.[20]

3. آلية الاستفتاء الشعبي المحلي التي تمنح للمواطن حق المشاركة في صنع القرار من خلال التصويت على القرارات التي تهم الصالح العام بالقبول أو الرفض.

4. المبادرات الشعبية عبر السماح للمواطنين بتقديم مقترحاتهم وأفكارهم بخصوص مشاريع التنمية المحلية. [21]

ثانيا: دور المجتمع المدني في تعزيز التنمية المحلية

يعتبر المجتمع المدني من أهم المساهمين في تدعيم التسيير الجواري التشاركي بهدف تحقيق التنمية المحلية، وتتمثل إسهاماته الكبيرة في عدة مجالات أهمها ما يلي:

1. في **المجال الاجتماعي:** يقدم المجتمع المدني العديد من المساعدات في المجال الاجتماعي ، حيث نجده يسهر على محاربة الآفات الاجتماعية بشتى الطرق من خلال الحملات التوعوية و المشاركة في مختلف الفعاليات التطوعية للقضاء على الأمراض و الأوبئة ، و إقامة الملتقيات و التجمعات لتحذير المواطنين من مختلف المخاطر التي قد تواجههم و إرشادهم إلى طرق حماية أنفسهم، حيث نجد أنه من بين أعماله: التطوع لحماية البيئة، حملات التشجير ،تقديم خدمات طبية في المناطق المعزولة بالتنسيق مع السلطات المعنية و العمل على تهيئة هذه المناطق ،الاهتمام بالشباب من خلال مرافقتهم في مختلف الأنشطة الثقافية و الرياضية ،دعم العلم من خلال التدريب و التأهيل ومحو الأمية.[22]... و غير ذلك من النشاطات التطوعية.

2. في **المجال الاقتصادي:** يساهم المجتمع المدني بكل مكوناته في الحياة الاقتصادية المحلية من خلال المساعدة في انجاز المشاريع الاقتصادية التي تعمل على تطوير وترقية الأوضاع على المستوى المحلي، أو من خلال تقديم مقترحات للهيئات المحلية في إطار إنشاء مشاريع تنموية محلية جديدة وفسح الطريق أمام المؤسسات والجمعيات الرائدة في هذا المجال الصناعي مثل الحرف والصناعات اليدوية والتقليدية.[23]

3. في **المجال السياسي** : من أهم أهداف المجتمع المدني هو تقديم الخدمة العامة و المساعدة لمن هم بحاجة إليها، من دون أي مسعى لتحقيق الربح المادي أو الوصول للسلطة ، حيث يُفترض من حيث المبدأ أن تكون كل أعمال و نشاطات هذا المجتمع خيرية أو تطوعية. فنشاطاته في المجال السياسي مثلا تتمثل في العمل على نشر الثقافة و الوعي السياسي من خلال توعية المواطنين بحقوقهم و غرس روح المواطنة وحب الوطن وتقديم الغالي و النفيس من أجله، وتحفيزهم على الممارسة السياسية من خلال المشاركة في كل الفعاليات السياسية الوطنية و المحلية و تكوين المواطنين و إكسابهم الخبرة للممارسة الديمقراطية. كما يستطيع المجتمع المدني المشاركة في تسيير الشؤون المحلية باستخدام مختلف الآليات التي يكفلها له القانون والتي تمكنه من التأثير في عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات العامة بكل شفافية، ومراقبة تنفيذ وتقييم وتقويم المشاريع التنموية محليا[24]مثلما يضمنه قانون البلدية 10/11 في مادته 26 مثلا.

4. في **مجال ضمان نزاهة الانتخابات المحلية**: لقد نص التعديل الدستوري لعام 2016 على أن المجتمع المدني عضو في الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات وذلك وفقا للمادة 194 منه، وإن كان التعديل الدستوري لعام 2020 بعد ذلك لم ينص على هذا. [25]

5. في **مجال رسم المخططات والمشاريع التنموية**: هنا يقوم المجتمع المدني بحشد الجماهير الشعبية ونشر التوعية المرتبطة بالجدوى والآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التنمية المزمع تجسيدها ومن ثم تحديد أولويات واحتياجات المجتمع المحلي. وفي المقابل يعمل المجلس الشعبي البلدي على تبني أسلوب الحوار وفتح النقاش العمومي مع منظمات المجتمع المدني، وهذا

ما يؤدي إلى نجاح العمل التنموي وتجاوب مختلف شرائح المجتمع مع القرارات الصادرة عن البلدية التي تمثل القاعدة الأساسية للمشاركة في إعداد وتنفيذ السياسة العامة، إضافة إلى الاهتمام بدراسة المشاريع التنموية من قبل خبراء المجتمع المدني ومنه تقديم الاقتراحات المفيدة للهيئة المحلية خدمة للتنمية المحلية. [26]

ثالثا: دور القطاع الخاص في تعزيز التنمية المحلية بالجزائر:

لقد أصبحت التنمية المحلية هدفا لجميع الشركاء والفواعل المحلية التي يوجد القطاع الخاص من بين أهم مكوناتها. ولقد أصبح هذا القطاع بفعل التحولات الاقتصادية في الجزائر منذ بداية تسعينيات القرن الماضي يسعى إلى الحد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المطروحة ومن ثم مساهمته في الحد من ندرة بعض المواد الغذائية الأساسية مثلا، مثل ما حدث سنة 1988خلال أزمة بعض المواد الاستهلاكية الأساسية كمادتي القهوة والسكر سنة 2011، وكذلك مادة الزيت خلال صائفة 2022. فلا شك أن كل أزمة اقتصادية أو اجتماعية تعقبها مخرجات في شكل قرارات سياسية لتهدئة الرأي العام لاستتباب الأمن[27]،يكون فيها للقطاع الخاص دورا كبيرا وقوة في التأثير على الحياة العامة ضمن المقاربة التشاركية التي جعلت منه أداة فعالة في تحقيق التنمية المحلية ، حيث تتمثل بعض إسهاماته في إنشاء مشاريع و استثمارات في القطاعات الحيوية التي تفتقر للتنمية مما يساهم في نمو الاقتصاد الوطني و المشاركة في توفير مناصب شغل للمواطنين للحد من البطالة ،والعمل على تنمية المناطق المعزولة، علاوة على التحديث المستمر لطرق و أساليب العمل مما يساهم في تحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطن.[28]

- **الدور الرئيسي للمجالس الشعبية البلدية في تدعيم الديمقراطية المحلية:**

لقد تضمن قانون البلدية 11-10 في بابه الثاني المعنون بـ: صلاحيات البلدية – المادة 103 وما بعدها – مختلف المجالات التي تسعى البلدية إلى تطويرها بغرض تحسين الإطار المعيشي للسكان كالمجالات: الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، الإدارية والبيئية وغيرها، بحيث ترتقي بها من مستوى إلى مستوى أعلى لبلوغ التنمية المحلية ومن ثم توفير احتياجات المواطنين اليومية وتعزيز دورهم في المشاركة ورسم السياسة العامة عن

طريق التعبير عن آرائهم. وفيما يلي شرح لأهم المجالات التنموية التي تضطلع بها البلدية، حيث يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **المجال الاقتصادي والاجتماعي**: يقوم المجلس الشعبي البلدي عن طريق ميزانية البلدية أو الاعتمادات المالية الممنوحة له في شكل البرامج البلدية للتنمية PCD أو البرامج القطاعية للتنمية PSD وغيرها من المشاريع التنموية، بتلبية الاحتياجات المحلية للسكان بما يكفل الاهتمام بالفئات المحرومة ومساعدتها وتحسين الخدمات المقدمة لها في كل المجالات الحيوية من سكن وصحة وتشغيل، وخاصة ما يلي:

- توفير المرافق الرياضية والثقافية ومرافقة الشباب في مختلف النشاطات الرياضية.
- تشغيل الشباب، مثل خريجي التكوين المهني وغيرهم وذلك بالتعاون مع المصالح المختصة.
- تشجيع الاستثمار المحلي طبقا للمادة 111 من قانون البلدية 10/11.
- تدعيم المجتمع المدني في مختلف نشاطاته.
- فك العزلة عن المناطق المعزولة عن طريق إنشاء المشاريع التنموية لدعم البنية التحتية وتوصيل

شبكات الغاز والكهرباء.[29].....الخ

- ضرورة الحفاظ على البيئة ومحيط نظيف للوقاية من الأمراض والأوبئة، وكذلك الاهتمام بتوزيع

المياه وتصريف مياه الصرف الصحي وجمع النفايات وتصريفها ومعالجتها وإعادة تدويرها [30] بما

يكفل محاربة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه MTH وغيرها.

2. **مجال التربية والتعليم**: اعتبر قانون البلدية في مادته 122 أنه من بين أهم مسؤوليات المجالس البلدية هي مدى فعالية الإجراءات التي تتخذها في مجال انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي وضمان صيانتها طبقا للخريطة المدرسية، مع انجاز المطاعم المدرسية وحسن تسييرها، علاوة على ضرورة إنجاح مخططات النقل المدرسي. فبمثل هذه المشاريع التنموية المحلية المسجلة لفائدتها، وبمساعدة المصالح ذات العلاقة كفرع البناء والتعمير، تقوم المصالح البلدية بمتابعة عملية انجاز وتجهيز المرافق التعليمية، والعمل على توفير المتطلبات

الضرورية بها من نقل وإطعام وصحة ونظافة، مع العمل على ترشيد تسييرها بالإشراف والتقييم الدائم لها.[31]

3. **مجالات التهيئة و التعمير و التنمية البيئية**: أكد المشرع الجزائري في القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة المؤرخ في 19 جويلية 2003 على ضرورة التكامل و التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة ،حيث أوكل للبلدية مهمة حماية البيئة و مواجهة كل المخاطر التي تلحق الضرر بها والتصدي لكل مسببات التلوث من خلال العمل على الحد من السكنات الفوضوية و حماية التراث الثقافي و الأملاك العقارية وتقنين كل عمليات البناء مع حماية المساحات الخضراء و المناطق الزراعية و الموارد المائية من أجل الحفاظ على محيط طبيعي سليم، و ذلك بالتعاون مع جمعيات المجتمع المدني الناشطة في مجال حماية البيئة وتقديم كل الدعم لها.[32]

و نظرا لأهمية التنمية البيئية لتقاطعها مع العديد من مجالات التنمية الأخرى، ولاعتبارها حق من أهم حقوق الإنسان الجديدة المسماة بحقوق التضامن، كالحق في محيط نظيف و الحق في الهواء و الماء النقي مع كل ما يتعلق بتحسين الإطار المعيشي للمواطن، فقد سبق للمشرع الجزائري و أن أفرد لها عناية خاصة في القانون 01-19 المؤرخ في 12ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها ، ثم قانون البلدية 11-10 و خاصة في المواد 123،94،88 و 124 و غيرها، حيث فتح المجال واسعا أمام مساهمة المواطنين و مختلف مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجال الحفاظ على البيئة و المحيط.

وعليه يمكن القول أنه من الناحية النظرية نجد أن البلدية هي القاعدة الأساسية للجماعات المحلية التي تنطلق منها التنمية المحلية في كل المجالات الحيوية، فهي تقوم بتحديد أولويات المشاريع التنموية المهمة بالنسبة لسكانها وترشيد نفقاتها مع دعم المشاريع التنموية و إنعاشها، من خلال الرفع من مردودية الجباية و إيجاد مصادر أخرى للتمويل عن طريق تشجيع و ترقية الاستثمار المحلي مما يساهم في تخفيف الأعباء الملقاة على عاتقها.[33]

إلا أنه من الناحية العملية نشير إلى الفترة القصيرة للتجربة التشاركية للتسيير الجواري في البلدية الجزائرية والتي ترجع بدورها لأسباب سياسية كانت مرتبطة بطبيعة

وشكل النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال الذي استمر على ذلك إلى غاية بداية تسعينيات القرن الماضي، علاوة على الإرث البيروقراطي الذي مازالت الكثير من ممارساته وآثاره السلبية مستمرة إلى يومنا هذا. فبالرغم من صدور قانون البلدية 10/11سنة 2011 إلا أننا مازلنا نسجل الغياب شبه الكلي لكثير من النصوص التنظيمية -التطبيقية- لبعض المواد الصادرة في هذا القانون بما فيها تلك المتعلقة بالديمقراطية المحلية كما هو الحال في المواد 12 و14 وغيرهما التي نأمل تجاوزها مستقبلا بما يحقق الممارسة الحقيقية للتسيير الجواري التشاركي على المستوى المحلي.

الخاتمة :

بناء على ما سبق ذكره في هذه الدراسة حول إشكالية التسيير الجواري التشاركي و علاقته بالتنمية المحلية فإنه يمكن القول أن لهذا التسيير أثر كبير في تحقيق التنمية المحلية لكن شريطة أن يتم ذلك بالمشاركة الفعلية و الإيجابية لجميع الفواعل المحلية، الرسمية و غير الرسمية، في صياغة و تنفيذ السياسة التنموية المحلية وفق المخطط العام للدولة، لأنه يستحيل تحقيق أي تنمية محلية دون مشاركة حقيقية لتلك الفواعل جميعها. و من ثم فقد تم التوصل إلى تسجيل الملاحظات والتوصيات التالية:

- إن التسيير الجواري التشاركي هو المجال الذي يسمح للمواطنين من كل الشرائح والفئات بالمشاركة في اتخاذ القرار وصناعته بمعية الفواعل الأخرى التي يبقى أهمها الدولة عامة والجماعة المحلية بصفة خاصة.
- إن التسيير الجواري التشاركي هو العملية التفاعلية التي ترمي إلى إشراك الفواعل الأخرى غير الدولة في العمل السياسي.
- إن المقاربة التشاركية هي عملية مكملة للديمقراطية التمثيلية وليست بديلة لها أو مضادة لها وأنها جاءت لسد ثغرات الديمقراطية التمثيلية.
- إن الدساتير و القوانين الجزائرية قد أكدت على مبدأ المشاركة الشعبية ، كما كان آخرها في التعديل الدستوري لسنة 2020 الذي أكد عن طريق المادة 16 منه على أهمية المبدأ التشاركي لمختلف مكونات المجتمع المحلي في تحقيق التنمية المحلية، حيث لن يتحقق ذلك في تقديري إلا بتشجيع التسيير الجواري التشاركي عبر توسيع

مشاركة المواطنين و مختلف فعاليات المجتمع المدني في تدبير وتسيير الشؤون العمومية المحلية.

- البلدية هي القاعدة الأساسية للجماعات المحلية، هذا يعني أنها المسؤول الأول والأساسي عن التنمية المحلية، حيث أنها تقوم بتحديد أولويات المشاريع التنموية المهمة وترشيد نفقاتها مع دعم المشاريع التنموية وتشجيع الاستثمار المحلي بالشراكة مع مواطنيها مما يساهم في تخفيف الأعباء الملقاة على عاتقها ، و هذا ما أكدته المادة 11 و ما بعدها من القانون 11-10 المؤرخ في 23 جوان2011 المتضمن قانون البلدية.
- يبرز دور المواطن المحلي في التنمية المحلية من خلال تعبير المواطنين عن آرائهم في المشاريع المحلية عبر الحضور في الدورات العلنية لاجتماعات المجالس المحلية و استغلال سجل الشكاوى والاقتراحات، علاوة على المشاركة في الانتخابات المحلية وكذا المبادرات الشعبية وغيرها من الآليات الدستورية والقانونية.
- تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من أهم المساهمين في تدعيم التسيير الجواري التشاركي من خلال قدرتها على تأطير المواطنين للعمل التطوعي قصد المشاركة في تحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال نشاطها الذي يشمل جميع المجالات: الاجتماعية، الاقتصادية، وكذلك رسم المخططات والمشاريع التنموية في ظل الرقابة الشعبية والقانونية التي تحقق مبدأ الشفافية في تسيير الشأن المحلي.
- يبرز دور القطاع الخاص المحلي في التنمية المحلية من خلال: إنشاء مشاريع واستثمارات في القطاعات الحيوية التي تفتقر للتنمية والمساهمة في توفير مناصب شغل للمواطنين، والعمل على تنمية المناطق المعزولة، علاوة على التحديث المستمر في طرق وأساليب العمل مما يساهم في تحسين الخدمة المقدمة للمواطن.
- يعتبر التسيير الجواري التشاركي بمثابة العملية التفاعلية الحقيقية بين المواطنين والهيئة المحلية، حيث يؤثر هذا النوع من التسيير على مواطني البلدية و على السياسة المحلية على حد سواء ، فبخصوص التأثير على الأفراد فإنه ينمي فيهم الشعور بالمسؤولية و الانتماء و كذلك بالقيمة أو الأهمية السياسية. أما على مستوى السياسة المحلية فالتسيير الجواري يدفع بصاحب القرار السياسي المحلي إلى الاستجابة لمطالب المواطنين بما يحقق التنمية الشاملة على المستوى المحلي في إطار التحاور لاتخاذ القرار الانسب لكل الأطراف، ومن ثم بلوغ التنمية المحلية بآليات جديدة فرضتها المتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع وفق تحولات سياسية داخلية و خارجية معلومة.

الهوامش:

[1] Authors (original text in German): Paula Becker (Bachelor of Arts, Political Science, University of Hambourg) and Dr. Jean-Aimé A. Raveloson، WHAT IS DEMOCRACY ? ،Antananarivo, in September 2008 ،page 4.

[2] المفتي احمد على، محمد، الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية، مجلة البيان، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية الرياض، 2002، ص16.

[3] زكي بدوي احمد، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية انجليزي فرنسي عربي، مكتبة لبنان، 1982،ص.102.

[4] بن زرقه سي محمد، الاليات الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية الجزائرية،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر،2016/ 2017، ص 36.

[5]بن زرقة سي محمد ، المرجع السابق ذكره، ص ص36-39.

[6]أحسن جميلة، عامر أحمد، خصوصية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين التميز والاختلاف مع نظرة حول تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة المالية و الاسواق، المجلد 2، العدد1،2015،ص224.

[7] خثير محمد ، زبير محمد، التجربة الجزائرية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، 2019،ص.85.

[8] رحالي حجيلة ، بوخالفة رفيقة ،التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع،المجلد02،العدد2015،03،ص.234.

[9] المادة 19،20: من الدستور الجزائري، 1963، تم تصفح الموقع يوم: 2022/10/15.على الساعة 16:44 https://bit.ly/3GEDl6U

[10] المادتين 27،34: من التعديل الدستوري، 1976، الصادر بموجب الامر رقم 97/76، المؤرخ في 22 نوفبر1976، الجريدة الرسمية ،العدد 94، 24 نوفبر1976، ص .ص1299-1300.

[11]المواد 14،15،16: من الدستور الجزائري ،1989، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 18/89 المؤرخ في 28فيفري1989، الجريدة الرسمية العدد09، الصادرة بتاريخ 1مارس 1989، ص237.

[12] الديباجة، من دستور1996، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 438/96، المؤرخ في 07ديسمبر 1996، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادرة بتاريخ 8ديسمبر 1996، ص4.

[13] المواد 15،16،17: من القانون رقم 01/16، مؤرخ في 6مارس، يتضمن التعديل الدستوري ،2016، الجريدة الرسمية، العدد 14، صادرة بتاريخ 07مارس 2016، ص 8.

[14] المواد 55،56،57،58،59، دستور 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82 الصادرة في 30سبتمبر2020، ص15.

[15]المواد 11،12،13و14 من القانون رقم 10/11، المؤرخ في 22جوان 2011 المتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادرة في 03جويلية 2011، ص8.

[16] بوضياف عمار، ، شرح قانون البلدية ، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012،ص164.

[17] المواد 2،3،7 و27 من القانون رقم10/03، مؤرخ في 19جويلية 2003، المتضمن قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة في 2003 .

[18] زياد ليلى، مشاركة المواطنين في حماية البيئة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2010،ص. 34.

[19]لصلج نوال، الديمقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية قراءة في قانون البلدية 10/11، مجلة الحقيقة، المجلد 17، العدد، 03،2018، ص204.

[20] سويقات الامين ، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالتي الجزائر والمغرب، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 09، العدد 17، جوان،2017، ص250.

[21] بن حدة باديس، اليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الادارة المحلية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، جانفي،2017، ص.ص290،289.

[22] هماش عبد المومن لمين ، الفواعل الجديدة في التنمية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، العدد 08، 2016، ص. 121.

[23] عبد اللاوي عبد السلام، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة الجزائر، 2011، ص .135.

[24]مجدوب عبد المومن، لمين هماش، المرجع السابق ذكره، ص 122.

[25] مجادي رضوان، الديمقراطية التشاركية ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية: الدعائم والخطوات ومساعي التطبيق في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد رقم 10، العدد 02،2019،ص819.

[26] مجادي رضوان، المرجع السابق ذكره، ص819.

[27] باي احمد، هوشات رؤوف، المقاربة التشاركية كأداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، 2017، ص 277.

[28] يونس رحيمة، فوزي نور الدين، دور الشركاء الجدد في تحقيق التنمية المحلية من منظور الحكامة في المغرب، مجلة المفكر، المجلد17، العدد16، 2022، ص449.

[29]دريس نبيل، دور المجالس الشعبية المحلية في تحقيق التنمية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 10، 2015، ص11.

[30]يرقي،جمال، اقوجيل ايوب، الجباية المحلية ومساهمتها في التمويل المحلي والتنمية المحلية المستدامة: دراسة حالة بلدية تازولت ولاية باتنة للفترة (2015-2018)، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد 7، العدد2 ، 2020،ص1330.

[31] المرجع نفسه، ص1331.

[32] المرجع نفسه.

[33] اقوجيل ايوب، جمال يرقي، المرجع السابق ذكره، ص1331.